



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشريسي تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية

مجلة دورية محكمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

العدد 20 ديسمبر 2017

SSN 2170-0931

شارك في هذا العدد

د. هنان مليكة، د. بواب بن عامر، أ. عمر غول،
أ. علي قوق، الباحث معقافي الصادق، الطالب ضامن الجيلالي،
أ. بوراس نادية / د. لريد محمد أحمد، د. بوسهوة نذير، مبروك رمضان،
بن ساسي هجيرة، د. العيداني إلياس، كسنة محمد، عثمان أحمد،
ساجي فاطمة، الباحث دعاس عز الدين، الباحثة بلعيد حياة، دغوم هشام،
قبالي عبد النور، جدار رياض، عمر بن سليمان طالب دكتوراه،
الأستاذ يحياوي عبدالرحمان، د. يسعد عبد الرحمن،
مكاوي محمد الأمين / أ.د شريط عابد، بن عثمان جهاد / أ. د. زرواط فاطمة الزهراء،

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية
مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي
تيسمسيلت - الجزائر

العدد 20 ديسمبر 2017

ISSN-2170-0931

المعيار

العدد 20 ديسمبر 2017

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى
الونشريسي تيسمسيلت - الجزائر

ردمك ISSN 2170-0931

البريد الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz (العلوم الاجتماعية)

رئيس المجلة:

أ. د. دحدوح عبد القادر

المدير المسؤول عن النشر:

د. عيساني محمد

رئيس التحرير:

د. مرسي رشيد.

نائب رئيس التحرير:

د. علاق عبد القادر، د. دراجي عيسى

هيئة التحرير:

أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، د. روشو خالد، د. مرسي مشري، د. العيداني إلياس

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد، د. لعروسي أحمد، د. مرسي مشري، د. فزران مصطفى، د. شعشوع قويدر، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة، د. دراجي عيسى، د. محي الدين محمود عمر، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي، د. ضويبي حمزة، د. براضية حكيم، د. طالم صالح، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت: أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فناك علي، أ. د. بوساحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد

شروط النشر وضوابطه

تراجعى فى المقال الشروط التالية:

- 1- أن لا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم لمجلة أخرى للنشر (تعاهد مضى من قبل المعنى).
- 2- كل المقالات تخضع للتحكيم.
- 3- لا يقل البحث عن عشرة صفحات ولا يتجاوز خمسة عشر صفحة.
- 4- بالنسبة للغة العربية يكون الخط ب Traditional Arabic فى متن المقال بحجم 16 بفارق طبيعى بين السطور 0/0 Simple، أما الخط فى اللغات الأجنبية الأخرى فىكون بـ Roman Times News بحجم 12 بفارق طبيعى بين السطور 0/0 Simple
- 5- المصادر والمراجع تكون فى آخر المقال، وبطريقة يدوية ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي، حيث يذكر المؤلف، ثم عنوان الكتاب، دار النشر، المدينة، البلد، رقم الطبعة، سنة الطبع. وأخيرا الصفحة.
- 6- المجلة: المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، الرقم، السنة. وأخيرا الصفحة.
- 7- كتاب جماعى: المؤلف، "عنوان الفصل"، ضمن (عنوان الكتاب)، منسق الكتاب، الطبعة، المدينة، دار النشر، وأخيرا الصفحة.
- 8- الأطروحات: المؤلف، (السنة)، عنوان الأطروحة، أطروحة دكتوراه تخصص.....، الجامعة، البلد.
- 9- يرفق المقال أو الدراسة بملخص باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، فى عشرة أسطر (150 كلمة على الأكثر) مع عشر كلمات مفتاحية
- 10- على الأكثر) على أن يعبر عن محتوى المقال المقدم للنشر.
- 10- كل مقال غير قابل للنشر لن يعاد لصاحبه واللجنة العلمية تعلمه بنتائج تقييمه العلمى وفق التحكيم.
- 11- يقدم صاحب المقال عنوانا لضمان مراسلته من قبل هيئة تحرير المجلة.
- 12- يمكن لصاحب المقال المنشور الاطلاع عليه فى الموقع الالكترونى للمركز الجامعى .
- 13- الأعمال المقدمة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- 14- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسؤولة عن آراء وأحكام الكاتب.

ترسل المقالات البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

مجلة المعيار

كلمة العدد

بعد دخول مجلة **المعيار** إلى بوابة النشر الإلكترونية ASJP.cerist.dz في عدديها التاسع عشر والعشرين، تكون قد حققت خطوة جبارة في الانضمام إلى الفضاء العلمي الجامعي المحكم.

احتوى العددان كعادتهما على أبحاث متنوعة، في الآداب والعلوم والإنسانية والاجتماعية، فجمع هذا العدد المقالات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بكل ماهو أدبي، إنساني واجتماعي، كمفهوم الثقافة الجمالية في الحضارات والابداع الشعري القديم بين هاجس الإبداع وسلطة الرقيب، وأزمة الفكر العربي المعاصر، والفلسفة والتاريخ. ليختتم بأبحاث اجتماعية أخرى في النشاطات البدنية والرياضة، الكفاية التدريسية لأستاذ التعليم الثانوي وعلاقتها ببعض المهارات الحياتية (التواصل) لدى تلاميذ المرحلة الثانوية أثناء حصة التربية البدنية والرياضية. هذا عن العدد التاسع عشر.

في حين جاء العدد العشرون متنوعا بين الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، فكانت مواضيعة الحقوقية والسياسية تتحدث عن الشريعة والقانون، وعن أسعار النفط ودور الميزانيات العامة للدول، والبرصة الجزائرية ودورها في التنمية، وواقع القيادة في المؤسسة وتنمية الموارد البشرية.

المدير المسؤول عن النشر

د. عيساني محمد

فهرس الموضوعات

- د. عيساني محمد: ص 04
- كلمة العدد.
- د. هنان مليكة، د. بواب بن عامر: ص 07
- خدمة الزوجة لزوجها ونفقة توفير خادم لها بين الحق والواجب
- أ. عمر غول: ص 22
- مجلس الدولة وحماية الحقوق والحريات الأساسية في الجزائر
- أ. علي قوق: ص 40
- الإصلاح الإداري وسياسات التنمية المحلية في ماليزيا
- الباحث معقاني الصادق: ص 61
- البعد البيئي لسياسة السكن في الجزائر
- الطالب ضامن الجيلالي: ص 83
- المستوطنات الإسرائيلية في ظل قرارات مجلس الأمن الدولي
- د. لرهيد محمد أحمد/ أ. بوراس نادية: ص 91
- حق الضحية في الوساطة كآلية بديلة عن المتابعة الجزائية.
- د. بوسهوه نذير: ص 105
- أثر إدارة رأس المال الفكري على منظمات الأعمال
- مبروك رمضان: ص 118
- أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2001 – 2015)
- بن ساسي هجيرة: ص 136
- الفقر في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000/2015-
- د. العيداني إلياس : ص 158
- بطاقة الأداء المتوازن ال BSC كمدخل من مداخل تفعيل مفهوم حوكمة المؤسسات
- كسنة محمد، عثمان أحمد: ص 176
- تنمية الموارد البشرية استراتيجية فاعلة في تجسيد حوكمة المؤسسات
- ساجي فاطمة : ص 197
- فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة
- الباحث دعاس عز الدين : ص 214
- نظام الإدارة المتكامل للجودة والبيئة والصحة والسلامة المهنية -الإطار النظري-
- الباحثة بلعيد حياة : ص 229
- واقع القيادة والإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية.
- دغوم هشام، قبالي عبد النور، جدار رياض : ص 247
- واقع ودور البورصة الجزائرية في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والحلول

- عمر بن سليمان طالب دكتوراه : ص 268
- الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني (2016-2007)
- الأستاذ يحياوي عبد الرحمان : ص 288
- المراجعة التسويقية كأداة لتقليل أثر البيئة الخارجية للمؤسسة
- د. يسعد عبد الرحمن: ص 306
- دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج سانت لويس St-Luis للفترة 1990-2015.
- مكاوي محمد الأمين / أ.د شريط عابد : ص 330
- اختلالات التوازن المالي في النظام الرأسمالي
- بن عثمان جهاد/ أ.د. زرواط فاطمة الزهراء : ص 352
- إشكالية البيئة والاقتصاد بين التناغم والتنافر

الفقر في الجزائر

- دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000/2015-

بن ساسي هجيرة، جامعة وهران 02.

كفيف محمد بن عودة، المدرسة العليا للمناجنت

ملخص:

الاتجاه العام لمعظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية في اطار وضعها للسياسات التنموية تبحث عن تحقيق مزيد من المعالجة لقضايا الفقر والبطالة والتعليم وكافة الخدمات التي تزيد من رفاهية أفرادها ، والجزائر كباقي الدول شهد اقتصادها تغيرات عميقة على مدار العقد الماضيين وتبنت سياسات تنموية مختلفة عقب تحسن الوضع المالي جراء الارتفاع المتواتر في أسعار البترول لضمان انطلاقة فعالة ودائمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من شأنها القضاء على أسباب افقار السكان وتحسين مستويات معيشتهم. نهدف من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء و تشخيص واقع الفقر في الجزائر والكشف عن مدى فعالية جهود الحكومة للتخفيف منه خلال الفترة 2000-2015 بتتبع تطور الفقر النقدي والبشري ومتعدد الأبعاد حسب الاحصاءات المتوفرة مع تطبيق دراسة قياسية لأهم المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية المحددة لسلوك الظاهرة بغرض التحكم في أصولها ومعالجة للأسباب المؤدية لها بالاعتماد على تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) باستخدام برنامج Eviews 9.5.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الفقر النقدي، الفقر البشري، متعدد الأبعاد، سياسة اقتصادية.

Abstract :

The general trend of most countries, whether advanced or developing, as part of their development policies, seeks to achieve greater treatment of the issues of poverty, unemployment, education and all services that increase the welfare of their members. Algeria, like other countries, has undergone profound changes over the last two decades and adopted various development policies As a result of the frequent rise in oil prices to ensure an effective and sustainable start to economic growth and social development, will eliminate the causes of impoverished populations and improve their living standards. The objective of this study is to shed light on the reality of poverty in Algeria and to find out the effectiveness of the government's efforts to alleviate it during the period 2000-2015 by tracking the development of monetary, human and multidimensional poverty according to the available statistics with the application of a standard study of the most

important economic and non-economic variables In its origins and treatment for its causes using VAR using Eviews 9.5.

Keywords: poverty, monetary poverty, human poverty, multidimensional, economic policy .

مقدمة:

الاهتمام المتزايد بقضية الفقر وارتباطها بالفكر التنموي جعل حقل دراسة الظاهرة يتعدد، ذلك أن المعاني التي تجمعها تلك المسألة تختلف في درجات اتساعها باختلاف الزاوية التي ينظر إليها، فبعدما كانت ظاهرة الفقر مرتبطة بالحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء والاستمرار، هي اليوم تأخذ أبعاداً أخرى تتماشى وطبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم، وأصبحت مرتبطة حسب اتجاه التنمية البشرية بأوجه متعددة من الحرمان للعيش بمستوى لائق في إطار نهج الإمكانيات، وقد فرضت مشكلة الفقر نفسها على الجزائر بشكل أوسع عقب الاصلاحات الاقتصادية بعد تبني اقتصاد السوق فعمقت حدة الفوارق الاجتماعية واتسعت رقعة الفقر، ومع مطلع الألفية وتحسن الوضع المالي اعتمدت الجزائر استراتيجية وطنية للتقليل من الفقر والاقصاء ضمن الاهداف الرئيسية للبرامج التنموية الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، ومن أجل رصد التقدم في تحقيق أهدافها بفاعلية فلا بد من قياس ومتابعة ظاهرة الفقر ومدى استهداف الفقراء حتى يتمكن واضعو سياسات مكافحته من تحديد الأولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسات وبالتالي ضمان وصول الاعانات الى مستحقيها ما فتح المجال للتساؤلات الآتية والتي نعتبرها إشكالية للبحث: ما مدى تفشي وتطور مستويات الفقر في المجتمع الجزائري خلال فترة الدراسة؟ وما هي أهم المتغيرات الأكثر تأثيراً في تفاقمه؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والإجابة على تساؤلاتها، نعتمد منهج الإستقراء بالوصف والتحليل لواقع ظاهرة الفقر في الجزائر ومنهج الإستنباط بالبرامج والقياس للوصول إلى نتائج كمية تمكننا من معرفة المتغيرات التي تحكم الظاهرة، وتبيان العلاقات التي تربطها وتأثيراتها لاقتراح الحلول المناسبة، ولهذا قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

أولاً- الإطار النظري لظاهرة الفقر

ثانياً- تشخيص واقع ظاهرة الفقر في الجزائر ومؤشراتها للفترة 2000-2015

ثالثاً- دراسة قياسية لمحددات الفقر في الجزائر للفترة 2000-2015

أولاً- الإطار النظري لظاهرة الفقر:

الفقر من المفاهيم المجردة النسبية بوصفه ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية لدراسيها⁽¹⁾.

1- تحليل مفاهيم الفقر: لقد انحصر مفهوم الفقر في البداية على الجانب المادي أي فقر الدخل، وقد وردت العديد من التعاريف فقد عرف بأنه الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية⁽²⁾، كما عرف أيضاً بحالة عدم الحصول على مستوى المعيشة اللائق في ظل نمط الحياة في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد⁽³⁾، وعرف بأنه عدم الحصول على ما يكفي من الطعام وعدم تملك أية أصول يمكن بها مواجهة الصدمات⁽⁴⁾، وبذلك يتجلى الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع من المجتمعات في مدة زمنية محددة، ويركز هذا الوصف على مستوى المعيشة المادي القابل للقياس والذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع من المجتمعات على حده، وخلال مدة زمنية محددة⁽⁵⁾.

ويمكن أن ينظر إلى حالة الفقر بدلالة الحرمان الفسيولوجي الذي تنعكس سيماته بانخفاض الحاجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط به من تدني الحالة الصحية والتعليمية وتدني المتطلبات السكنية عن مستوياتها الملائم⁽⁶⁾، هذا ما ذهب إليه تقرير البنك الدولي للتنمية سنة 1994 فباهتماماته المتواصلة حدد تصورا واضحا للفقر يتضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية إلى جانب المفهوم الاقتصادي للدخل.

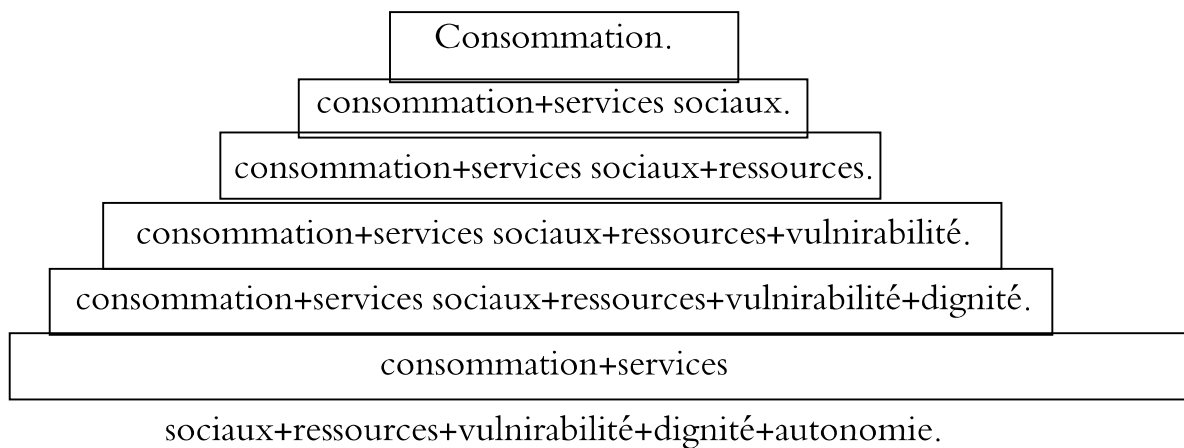
هناك من تطرق إلى الفقر على أنه ظاهرة معقدة متعددة الوجوه تنجم عن الاختلالات الهيكلية على مستويات عديدة متداخلة منها الدولة، الاقتصاد، المجتمع، الثقافة والبيئة، وفي معظم الأحيان فإن العوامل التي تحدد الواقع الذي يواجه أولئك الذين يعيشون في الفقر تتضمن الوصول المحدود إلى الفرص المدرة الدخل والخدمات الاجتماعية والأساسية والأصول.

الأمم المتحدة هي الأخرى قد تبنت مفهوما ضيقا في البداية إذ عرفت الفقر بأنه العوز المادي والفقر هم أشخاص أو أسرة مضطرة للكفاح والتضحية بصورة مستمرة لإنقاذ نفسها من الفقر وتضمن إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الضرورية، هذا يتفق وما دعت إليه المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أنه "لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كاف للحفاظ على صحته ورفاهيته هو وأسرته، ويشمل الغذاء والملبس والسكن والرعاية الصحية"، غير أنها فيما بعد تبنت مفهوما شاملا لرفاهه يستند إلى كتابات الاقتصادي Amartya Sen عن القدرة الانسانية، وحسب تقرير البرنامج الأمم المتحدة الانمائي سنة 1997، فإن الفقر هو إنكار ورفض للعديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية

الإنسان، ويتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعة وصحيحة وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة، واحترام الذات واحترام الآخرين والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى المعيشة الكريمة⁽⁷⁾.

2- المستويات المختلفة للحرمان في إطار الفقر: المفهوم الأشمل للفقر متعدد الجوانب يتجاوز الانخفاض في الدخل للوصول إلى قصور القدرة الإنسانية عن تلبية الحاجات الإنسانية واتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الإنتاجية ومواجهة الصدمات، وكذلك الشعور بالأمان نتيجة التعرض للعنف الجسدي المتلازم مع تدهور المستوى الاجتماعي أو القدرة البدنية أو نتيجة نوع الجنس أو الدين أو العرق⁽⁸⁾، وينتج عن هذا الحرمان انتشار الأوبئة والأمراض وتفشي الأمية وتدني فرص التعليم والاتصال، وعدم توافر السكن المناسب وضعف القدرة على ممارسة الحقوق الإنسانية والسياسية المتمثلة في الاستبعاد الاجتماعي وكذلك عدم توافر الضمان لمواجهة الكوارث والأزمات وما يتعرض له الفرد من مرض أو إعاقة⁽⁹⁾، الشكل الموالي يلخص تشخيصا لظاهرة الفقر، يأخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعددة لأوجه الحرمان في شكل هرمي متسلسل

الشكل رقم 01: الهرم الترتيبي لمستويات الحرمان



Source : M. Razafindrakoto et al, revue d'economie et management, université de Telemcen, 2003,

Algérie.

هذه الجوانب المادية والنوعية للفقر توصل إليها البنك الدولي في دراسة بحثية على عينة من 20 بلدا باستخدام تقنيات البحث النوعي وقد أتت على تعدد أبعاد الفقر وكانت النتائج أرضية انطلاق برامج وسياسات مكافحته.

ثانيا- تشخيص واقع ظاهرة الفقر في الجزائر ومؤشراتها للفترة 2000-2015:

قد يكون هناك تباين بين المعطيات الخاصة بظاهرة الفقر المعتمدة لدى الهيئات الدولية والمتداولة لدى الهيئات الوطنية نتيجة اختلاف الأسس والقواعد المنتجة لقياس الظاهرة ، واستنادا لنتائج تحقيقات الديوان الوطني للإحصائيات حول مستوى المعيشة والإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية لسنتي 2000-2011 ودراسة المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية لتقييم المستوى المعيشي والفقر في 2005، وبالإضافة إلى استخدام بيانات برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول التنمية البشرية، سنحاول تقديم تشخيص لواقع الفقر في الجزائر للفترة 2000-2015 بالتطرق إلى الأرقام المتوفرة فيما يتعلق بتطور الفقر النقدي والبشري ومتعدد الأبعاد.

1- تطور معدلات الفقر ومؤشراته خلال الفترة 2000-2015: حققت الجزائر تحسنا في معدلات الفقر خلال فترة الدراسة من خلال النتائج المدونة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

السنة	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	12.1	11.7	11.1	9.1	6.2	5.55	5.20	5.03

Source :- Commissariat de planification et la prospective, "la pauvreté en Algérie", Alger, 2004 P13.

-CENEAP, "Etude LSMS 2005", Alger ,2006

-الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية عن طريق الرابط <http://slamfin.go-forum.net>

يتبين من الجدول أعلاه انخفاض معدلات الفقر في الجزائر من 12.1% في بداية الفترة إلى 5% سنة 2013 وذلك راجع لاهتمام الدولة بتسخير الإمكانيات وخلق الفرص أمام الفئات المختلفة بهدف تمكين الفقراء من سبل العيش المستدام وتحسين أوضاعهم المعيشية بالشكل الذي يحفظ كرامتهم وذلك بإتباع سياسات نمو اقتصادية مناصرة للفقراء واجتماعية وأخرى متعلقة بدعم الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

- تطور مؤشرات الفقر: بالاعتماد على التحقيقات الميدانية فقد كانت النتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم(2): تقدير مؤشرات الفقر في الجزائر حسب نتائج تحقيقي 2000-2005

خط الفقر	دراسة الإنفاق الاستهلاكي للأسر سنة 2000	2005LSMS
\$1	0.8	0.6
معدل الفقر		

2.7	3.1	SA	
5.7	12.1	SPG	

Source : CENEAP, 2006, op cite, P37

- يظهر من خلال معطيات الجدول تراجع هام لمعدلات الفقر حيث:
- باستخدام خط الفقر الدولي المعادل لدولار واحد \$1 للفرد/اليوم فإن السكان الفقراء قد بلغت نسبتهم 0.8% سنة 2000 لتتخفص إلى 0.6% في سنة 2005.
 - أما باستخدام خط الفقر الغذائي (SA) الذي يحتسب على أساس مستوى الانفاق الاستهلاكي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الأساسية الدنيا وهو ما يقابل حوالي 2100 حريرة للفرد، فقد قدرت التكلفة المالية لسلة المواد الغذائية التي تمكن الفرد من الحصول على هذا الكم الحريري بـ 13905 دج/السنة عام 2000 وانخفضت نسبة الفقر المدقع من 3.1% سنة 2000 إلى حوالي 2.7% سنة 2005.
 - أما وفق خط الفقر العام (SPG) الذي يأخذ بعين الاعتبار النفقات الاستهلاكية غير الغذائية بمستواها الأدنى لتضاف إلى خط الفقر الغذائي لنحصل على خط الفقر الأدنى المقدر بـ 19751 دج/الفرد/السنة عام 2000⁽¹⁰⁾، فقد حققت نسبة السكان الفقراء هي الأخرى تراجعاً من 12.1% في عام 2000 إلى 5.7% عام 2005.

وإجمالاً كانت النتائج المحققة في هذه الفترة الوجيزة كفيلة بتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية إلا أنه حسب تقرير البنك الدولي سنة 2010 فإن نسبة الفقر في الجزائر ما تزال مرتفعة بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية للبلاد⁽¹¹⁾.

- توزيع ظاهرة الفقر في الجزائر وخصائصها: من خلال دراسة CENEAP في 2005 ونتائجها المبينة في الجدول أدناه يمكن تقييم مستويات الفقر وتوزيعه في الجزائر إضافة لدراسة خصائص ظاهرة الفقر في الجزائر
- الجدول رقم (3): مستوى الفقر في الجزائر وتوزيعه حسب المناطق وفق دراسة LSMS 2005

مؤشر الفقر القطاع	نسبة الفقر (P0)	فجوة الفقر (P1)	شدة الفقر (P2)
الحضري	8.2	22.7	9.2
الريفي	15.2	22.3	9.4
الوطني	11.7	22.5	9.3

Source :CENEAP, 2006,op cite, P27

يظهر المؤشر الرقمي للفقر مدى انتشاره في أوساط المجتمع الجزائري بنسبة بلغت 11.7% وذلك باستخدام معامل الميزانية الغذائي لسنة 2005 بحيث 8.2% من العائلات المقيمة بالوسط الحضري هي فقيرة بينما تقابلها نسبة 15.2% في الوسط الريفي ما يثبت أن الفقر ظاهرة ريفية حيث تستفحل أشكال البؤس والحرمان، كما سجل مؤشر فجوة الفقر المحسوب على أساس معامل الميزانية الغذائي لسنة 2005 معدلا يقدر بـ 22.5% على المستوى الوطني مع ارتفاع طفيف لنسبة انحراف نفقات الأسر الفقيرة في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي، وتشير قيمة مؤشر شدة الفقر لعام 2005 إلى وجود تفاوت كبير بين مداخل الأسر الجزائرية وهو متقارب على مستوى الوسيطين الحضري والريفي واعتمادا على ما سبق فإن أبرز نتائج التحقيق تمثلت في:

- ارتفاع عمق الفقر في الأوساط الحضرية أما شدته فهي أكثر ارتفاعا في الأوساط الريفية كما يكتسي الفقر طابعا ريفيا في الجزائر نظرا للاعتماد على المحاصيل الزراعية والظروف المناخية ما انعكس على انخفاض المداخل، حيث حسب نتائج تحقيق سنة 2005 وجد أن مستوى الدخل مرتفع أكثر في المناطق الحضرية حيث بلغ 268.059.74 دج سنويا مقابل 213.561.22 دج في المناطق الريفية.
- أظهرت أوجه التباين الإقليمية على خريطة الفقر في الجزائر تفاوتات بين مختلف المناطق حيث بلغت نسبة الفقر أعلى مستوياتها في بلديات الهضاب العليا بقيمة 32.7% وفي الجنوب الشرقي بنسبة 13.7%.
- من حيث الخدمات السكنية فقد أبرز التحقيق أن من بين 549 أسرة فقيرة أكثر من 50% تشغل بيوت تقليدية⁽¹²⁾، أما عن مصادر المياه الصالحة للشرب للأسر الفقيرة فهي تزود من آبار غير محمية، منابع المياه والأنهار، أما عن صنف المحروقات المنزلية المستعملة فتعتمد الأسر الغنية على غاز المدينة أما الفقيرة فتستعمل الفحم وبقايا الحصاد.
- كما يرتبط معدل الفقر عكسيا مع مستويات التعليم حيث وجد أن الأسر الفقيرة تتمتع بمستويات أدنى من التعليم أو بدون مستوى، بينما الأسر الغنية معنية بكل المستويات وخصوصا الدراسات العليا، ومن حيث حجم الأسرة فترتفع معدلات الفقر بزيادة عدد أفراد الأسرة مع أن الغالبية من الأسر الفقيرة يبلغ عدد أفرادها 7.67 في المتوسط

2- تطور الفقر البشري في الجزائر: معدلات الفقر البشري في الجزائر هي الأخرى عرفت تطورا خلال الفترة 2000-2013 وذلك بتطور مركباته من خلال ما يبرزه الجدول الآتي:

الجدول رقم(4): تطور مؤشرات الفقر البشري ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 2000-2011

السنوات	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011

13.69	14.72	15.41	17.16	18.23	18.95	16.60	18.50	22.98	النسبة المئوية لمؤشر الفقر
6.1	6.3	6.5	5.71	5.83	6.39	6.39	6.39	7.84	نسبة احتمال الوفاة قبل 40 سنة
12.5	21	12	24.60	26.16	27.2	23.70	20.00	32.80	معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق
5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.50	1.10	نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب
3.1	3.1	31	3.70	3.70	3.70	3.50	3.50	6.00	نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن أقل من 5 سنوات

Source : Rapports de CNES) 2000-2012

من خلال الجدول أعلاه فقد انخفض الفقر البشري من 22.98% سنة 2000 إلى 13.69% سنة 2011 وذلك راجع لتحسن مؤشرات المتتمثلة في:

- انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين بنقطتين في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011 وذلك راجع لتحسن ظروف المعيشية بصفة عامة والخدمات الصحية بصفة خاصة بتوفير مختلف سبل الرعاية العلاجية والوقائية.

- انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق من 32.8% في سنة 2000 إلى 12.5% سنة 2011 والذي يعتبر العامل الأهم في خفض مؤشر الفقر البشري حيث كثفت الدولة جهودها لرفع مستوى التحصيل العلمي والمعرفي لهذه الفئة من خلال برامج محو الأمية وتعليم الكبار إضافة لمساهمة الحركات الجمعوية والمجتمع المدني في دفع وتيرة ذلك

- نسبة السكان المحرومين من المياه مأمونة للشرب قد ارتفعت بين سنتي 2000 و2004 إلى 5.5% ثم سجلت انخفاضا بـ 0.5% في 2005 وتبقى محافظة على نفس المستوى وذلك راجع للبرامج المكثفة في إطار تطوير التزويد بالماء الصالح للشرب خاصة مع التزايد السكاني والتوسع العمراني.

- انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن لأقل من 5 سنوات من 6 إلى 3.1% وذلك للجهود المبذولة لتحسين ظروف متابعة الحمل والولادة وتلقي التلقيحات المبكرة والمجانية.

3- تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد: باعتباره مؤشرا تم اعتماده منذ سنة 2010 لقياس عدد الأشخاص الذين يعانون أوجه حرمان متداخلة وعدد أوجه الحرمان التي يعيشونها ، بذلك يراعي هذا المؤشر نمط حياة الأشخاص ويعتبر مكملا للقياس النقدي للفقر ودليلا مهما في مجال تحديد السياسات الرامية إلى الحد من الفقر .

الجدول رقم 5: تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ومكوناته في الجزائر

MICS4 (2012)			MICS 3 (2006)			المؤشر
وطني	ريفي	حضري	وطني	ريفي	حضري	
36.7	38.42	34.88	42.09	47.65	36.53	شدة الفقر
1.65	2.7	1	1.74			نسبة السكان الذين يعانون أوجه متعددة للحرمان
0.0060	0.011	0.003	0.0073			مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

MICS3(2006) : Troisième enquête à indicateur multiple , 2006.

MICS4(2012) : Quatrième enquête à indicateur multiple, 202-2013.

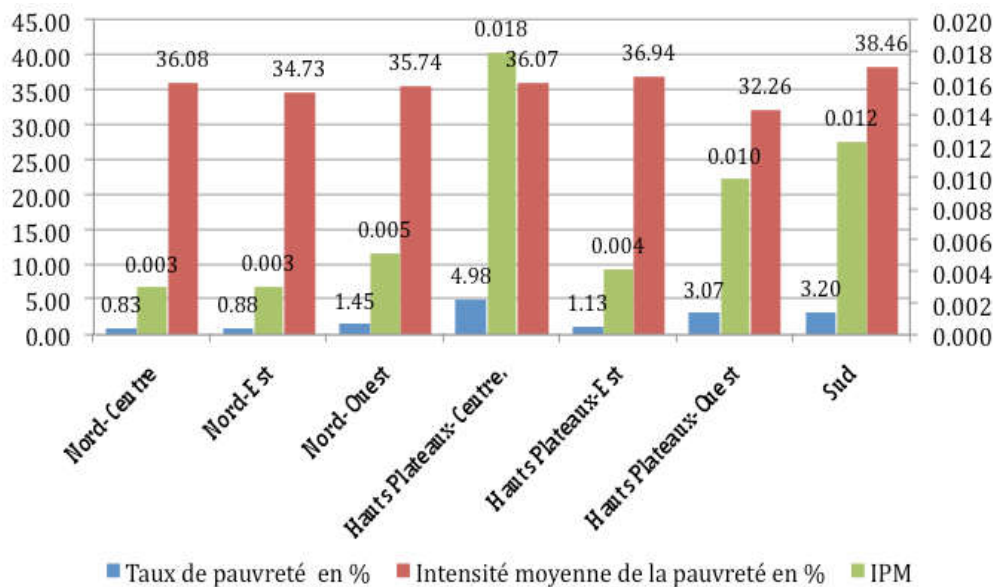
CNES,RNDH 2013-2015, 2016,P 3

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على 9

أوضحت معطيات الجدول أعلاه تحسنا في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد المعدل بشدة الحرمان حيث انخفض بـ 20 % طوال الفترة 2006-2012 كما يظهر عند مقارنة النتائج المستخلصة من التحقيقات متعددة المؤشرات لسنتي 2006 و 201 وذلك لانخفاض نسبة السكان الذين يعانون عدة أشكال من الحرمان مع الإشارة إلى أن الفقر متعدد الأبعاد ذو طابع ريفي حيث ترتفع شدته بذات المناطق.

أما عن التوزيع الإقليمي للفقر متعدد الأبعاد على المستوى الوطني فإن النتائج وضحت في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للأقاليم حسب التحقيق (MICS4) 2012



IMP : Indice de Pauvreté Multidimensionnelle

Source : CNES, RNDH 2013-2015 , 2016 ,P39

من خلال الشكل البياني لتقدير مؤشر الفقر يظهر أن أعلى مستوى سجل بمناطق الهضاب العليا يليها في المرتبة الثانية الجنوب في حين أدنى نسبة له سجلت في المناطق الشمالية الوسطى، وبذلك مثل هذه التقديرات ستسمح بتقييم مدى جدوى الإجراءات المتبناة في هذه المناطق.

ثالثاً- دراسة قياسية لمحددات الفقر في الجزائر

إن التشخيص الحقيقي لظاهرة الفقر لا يتم بمعزل عن تدقيق الأسباب لضمان نجاح الحلول والمعالجات ورسم السياسات الصحيحة لذلك ، فالفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ومتنوعة المصادر حيث تلعب العديد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية مجتمعة على تحديدها إلا أن كفاءات ذلك التأثير ومستوياته تختلف، واتخاذ قرارات رشيدة في سبيل معالجة الظاهرة يستوجب الاستعانة بالنماذج الإحصائية وفعالية ذلك مرهون بصحة ونجاعة المعلومات الإحصائية التي تبنى على أساسها الدراسات، وفي ظل فقر المعلومات الدقيقة في الجزائر سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد اتجاهات التأثير بين أهم المتغيرات المفسرة لظاهرة الفقر التي نصت النظرية الاقتصادية عليها والتي توفرت بياناتها بالاعتماد على تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) باستخدام برنامج Eviews 9.5.

1- تقديم النموذج: من خلال دراستنا هذه سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط بين الفقر وعلاقته بمختلف العوامل المحددة لسلوك ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

- منهجية الدراسة: لإدراك أثر مختلف متغيرات الدراسة على الفقر فينبغي أن يكون النموذج المستخدم ديناميكي احتمالي يأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والماضية وهذا ما تعكسه حقيقة نماذج متجهات الانحدار الذاتي (Vector auto regression) والتي تعد أداة تجريبية مناسبة لفهم طبيعة تأثير هذه الصدمات، ويعتبر Christopher Sims أول من اقترح هذا النموذج في عام 1980، ويقترح في نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة وإدخال جميعها في المعادلات بعدد مدد الابطاء الزمني نفسها، ووفق النموذج العام (VAR) فإن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من الشعاع المتغير التابع على ماضيه وماضي المتغيرات الأخرى، وفي هذا نوع من الانتظام الإحصائي وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان، كما أنه بإدراج عنصر الزمن فإن هذه النماذج من شأنها أن تميز بين الاستجابة قصيرة الأجل والاستجابة طويلة الأجل للمتغير غير المستقل لوحدة التغير في قيمة المتغيرات التوضيحية.

- تحديد متغيرات النموذج: من أجل تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على تطور ظاهرة الفقر في الجزائر طوال الفترة 2000-2015 وقد أمكن حصر معطيات الدراسة القياسية في المتغيرات التالية:

- مؤشر الفقر PAUV: بالاعتماد على معدل الفقر البشري لندرة الإحصائيات حول معدل الفقر النقدي
- مؤشر جيني GINI: باعتباره مؤشرا لقياس التفاوت في توزيع الدخل.
- النمو الاقتصادي PIB: الاعتماد على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.
- البطالة CHOM: ممثلة بالمعدل السنوي للبطالة في الجزائر.
- النمو السكاني POP: بالاعتماد على معدل الزيادة السكانية السنوية.
- التضخم INFL: من خلال معدله وبذلك يعكس أثر التغير في المستوى العام للأسعار.
- الإنفاق الحكومي G: من خلال نسبة الزيادة في معدل الإنفاق العمومي لعدم التمكن من الحصول على سلسلة كاملة من بيانات نفقات التحويلات الاجتماعية
- وقد اعتمدت هذه الدراسة على سلسلة زمنية لـ 16 مشاهدة حسب البيانات السنوية للفترة 2000-2015 تم تحري المعطيات الخاصة بها من مصادر متنوعة عن الهيئات الرسمية الوطنية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات وهيئات دولية كالبنك الدولي.
- اختبار استقرارية متغيرات النموذج: بما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار نقوم باختبار ذلك وتحديد درجة استقرارها باستخدام الجذر الأحادي Unit root test

حيث تم اختبارها على أساس المستوى وعلى أساس الفروقات باستعمال اختبار -augmented Dickey fuller ، ويوضح الجدول الموالي ملخص مخرجاته كما يلي:

الجدول رقم 6: نتائج اختبار (ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

الاختبار	Prob à 5%	Pauv	GINI	PIB	Chom	POP	INFL	G
المستوى level	القيمة المحسوبة	-2.354	-4.813	-2.569	-2.360	-0.770	-4.116	-3.131
	القيمة الحرجة	-3.759	-3.875	-3.875	-3.875	-3.791	-3.759	-3.759
	الاحتمال الحرج	0.384	0.012	0.296	0.376	0.943	0.027	0.134
الفرق الأول 1 st def	القيمة المحسوبة	-4.268		-3.037	-5.415	-0.603		-3.406
	القيمة الحرجة	-3.791		-3.933	-3.875	-3.791		-3.875
	الاحتمال الحرج	0.023		0.167	0.005	0.001		0.097
الفرق الثاني 2 nd def	القيمة المحسوبة			-6.941		-4.677		-4.842
	القيمة الحرجة			-3.875		-3.875		-3.933
	الاحتمال الحرج			0.000		0.015		0.014

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات 9.5EViews

يتبين من الجدول أعلاه عدم سكون السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة لكل مستويات المتغيرات المستخدمة ماعدا مؤشر جيني ومعدل التضخم، أما عند أخذ الفروق الأولى والثانية فقد بينت النتائج بعد مقارنة القيمة الحرجة مع القيمة المحسوبة أن متغيري معدل الفقر ومعدل البطالة ساكنة عند الفروق الأولى، أما معدل نمو الناتج المحلي الخام ومعدل النمو السكاني ومعدل الإنفاق العمومي فقد استقرت عند الفروق الثانية.

2- تقدير النموذج وتفسير نتائجه: تحليل نتائج الدراسة القياسية والتأكد من مدى مطابقتها للتحليل الإحصائي والاقتصادي يكون بعد تقدير الارتباطات الموجودة بين مختلف المتغيرات -تحديد درجة تأخير النموذج: ومن أجل اختيار العدد الأمثل لفترات الإبطاء في نموذج (VAR) على أساس أصغر قيمة يأخذ بها معيار Schwarz و Akaike وباقي المعايير الأخرى في نموذج (VAR) فقد بينت النتائج في الجدول أدناه أن معظم المعايير اختارت درجة التأخير القصوى لنموذج الدراسة بسنة واحدة .

الجدول رقم (7): نتائج اختبار تحديد درجة الابطاء المثلى للمسار (VAR) .

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: GINI PIB CHOM POP INFL G
 Exogenous variables: PAUV
 Date: 09/23/17 Time: 18:12
 Sample: 2000 2015
 Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-168.1540	NA	490.0273	23.22054	23.50376	23.21752
1	-81.11793	92.83849*	0.867679*	16.41572*	18.39826*	16.39461*

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.5

- تقدير النموذج: اعتمادا على تقنية (VAR) في تحديد نموذج الدراسة حيث يؤيد الاقتصاديون استخدام مثل هذا النموذج لأنه غير مقيد للمتغيرات في شكل مستويات، وتظهر أهمية ملائمتها كون الهدف الأساسي منه هو إبراز وتحديد شبكة العلاقات بين المتغيرات وليس تحديد قيمة المعاملات، وحسب نتائج تقدير النموذج بالاستعانة بدرجة الإبطاء الواردة في نتائج الجدول رقم (7) تحصلنا على الصيغة القياسية للفقر بالشكل التالي:

$$\begin{aligned} \text{PAUV} = & 0.0642 \text{ PAUV} (-1) + 0.2294 \text{ GINI} (-1) - 0.0385 \text{ PIB} (1) + 0.1019 \text{ Chom} (-1) \\ & [0.177] \quad [0.294] \quad [-0.131] \quad [0.849] \\ & - 5.569 \text{ pop} (-1) + 0.0412 \text{ INFL} (-1) - 0.2028 \text{ G} (-1) + 13.8792 \\ & [-1.025] \quad [-1.082] \quad [-1.082] \quad [0.8035] \\ \text{R-squared} = & 0.93 \quad \text{Adjusted r-squared} = 0.86 \quad \text{Fstatistic} = 14.19 \end{aligned}$$

- التفسير الإحصائي يمكن تقديم الملاحظات التالية حول النموذج المقدر:
- بفحص المعاملات المقدرة لشعاع معدل الفقر للنموذج من خلال اختبار ستودنت تبين أن ليس كل المعاملات بها معنوية إحصائية، إضافة لعدم معنوية الثابت حسب اختبار Student.
- يدل معامل التحديد على أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة حيث $R^2 = 0.93$ ، كما بلغ معامل التحديد المعدل $\text{Adj } R^2 = 0.86$ بمعنى أن معدل الفقر مفسر بنسبة 86% بقيمته السابقة إضافة لقيم باقي المتغيرات بتأخير قدره سنة واحدة، أما النسبة المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.
- النموذج مقبول إحصائيا نظرا لوجود معنوية كلية لمعاملات الشعاع معدل الفقر لأن احتمال إحصائية فشير F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة الإحصائية وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة بما فيها قيمة السابقة لمعدل الفقر مجتمعة لها قدرة تفسيرية لمعدل الفقر الحالي.
- التفسير الاقتصادي: على الأغلب سلكت المتغيرات سلوكا مع الفروض النظرية الاقتصادية بحيث العلاقة بين معدل الفقر مع تأخره في السنة السابقة علاقة طردية وهي مقبولة من الناحية الاقتصادية، فتعداد

الفقراء يحسب بجمع فقراء السنوات السابقة الذين لم يستطيعوا الخروج من دائرة الفقر يضاف لهم الفقراء الجدد.

- أظهر مؤشر GINI توافقا مع المنطق النظري بعلاقته الموجبة مع معدل الفقر حيث أن زيادة قيمة هذا المؤشر نحو الواحد الصحيح أي عدم المساواة الكاملة تؤدي إلى تزايد أعداد الناس الفقراء ويتجه المجتمع نحو عدم المساواة فيه والعكس صحيح، وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ومحدودي الدخل تعد مكونا من مكونات التنمية المستقلة وشرطا ضروريا لنجاحها، وكما هو معروف فإن نمط توزيع الدخل الوطني لا يمكن تغييره إلا في المدى الطويل وإذا ما حصل هذا التغير فإنه لا يحدث إلا نتيجة تغيرات لسياسية اجتماعية جذرية⁽¹³⁾.

- أظهر متغير النمو الاقتصادي ممثلا بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام علاقة سلبية مع معدل الفقر إذ أن زيادته بوحدة واحدة تؤدي إلى تناقص معدل الفقر بـ 0.03 وهذا يعكس حقيقة اقتصادية وإن كانت محل جدل بين الباحثين قد خلص فيه إلى أن النمو الاقتصادي يعتبر محابيا للفقراء بخفضه للفقر والتفاوت في آن واحد، غير أن طبيعة الاقتصاد الجزائري هو أنه ريعي يعتمد على عائدات المحروقات وبالتالي يبقى عرضة لتقلبات أسعار سوق النفط ما يجعل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لا ترتبط بالإنتاجية في القطاعات غير النفطية، ومع العجز في تأمين فرص العمل المنتج للفقراء والبيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي فعلي فضلا عن عوامل أخرى تجعل من الأرقام المحصلة حول نسب تخفيض حدة الفقر زائفة ومن واقع الوضع الاجتماعي متفاقما أكثر.

- العلاقة بين معدل الفقر ومعدل البطالة علاقة طردية توافق النظرية الاقتصادية ، حيث تعد البطالة السبب الرئيسي المحدد للفقر إذ تؤدي البطالة بكل أنواعها إلى انخفاض الدخل أو انعدامه ما ينعكس على زيادة حدة الفقر، وقد سعت السياسة التنموية في الجزائر للحد من البطالة وتخفيض مستوياتها بإطلاق برامج تمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف الصيغ وبرامج دعم التدريب والتشغيل حيث بلغ المعدل المتوسط لنمو التشغيل في الجزائر خلال فترة 2005-2014 نسبة 2.8 % من خلال زيادة عدد المناصب المستحدثة للتوظيف في مختلف البرامج وإدماج المرأة في عالم الشغل وكان للانخفاض في المعدل العام للبطالة في الجزائر من 29.49% سنة 2000 إلى 11.2% سنة 2015 تكلفته على عاتق ميزانية الدولة ومجرد شراء للسلم الاجتماعي وتهدئة للجبهة الاجتماعية .

-عدم منطقية العلاقة التي تربط بين النمو السكاني ومعدلات الفقر في النموذج حيث ظهرت أنها عكسية في حين أنه من المفترض اعتباره من القوى المضادة للنمو خاصة في الدول النامية كالجزائر، وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة مما يسبب تزامنا لكلتا الحالتين فزيادة النمو السكاني تؤدي إلى زيادة الفقر

ومن أجل التوسع الاقتصادي يظل النمو الاقتصادي متباطئا اتجاه النمو السكاني المتزايد مما يساعد في زيادة عوامل الفقر.

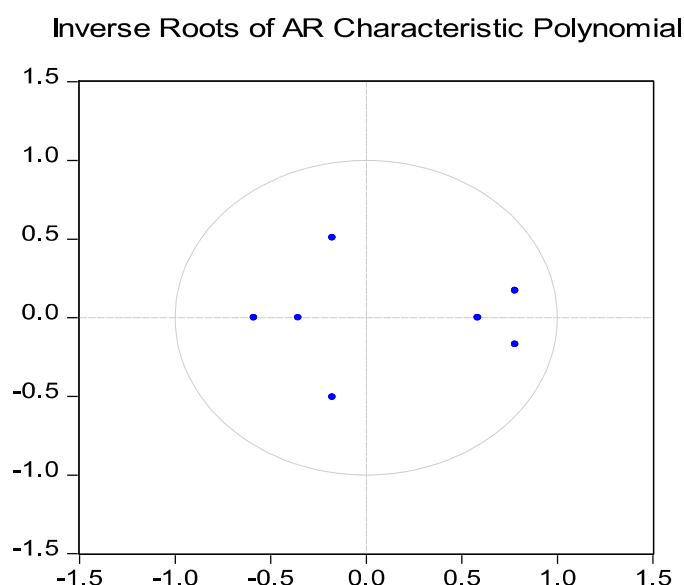
- علاقة التضخم بمعدلات الفقر هي علاقة طردية كما يعتبر أحد أهم المتغيرات المفسرة للفقر حيث بارتفاعه يمكن أن يسهم في رفع معدلات الفقر من خلال تأثير التضخم في معدلات النمو الاقتصادي، وقد أكدت الدراسات التجريبية⁽¹⁴⁾ أن ارتفاع التضخم له انعكاس واضح في انحدار معدلات النمو، كما أنه يعمل على خفض مستويات المعيشة للأفراد خصوصا ذوي الدخل المحدود فغالبا ما تكون الارتفاعات التي تصيب دخولهم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم، ويساهم في تعميق التفاوت في توزيع الدخل وارتفاع درجة اللامساواة فيه حيث يعمل على إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية وغالبا ما يكون التوزيع في غير صالح الضعيفة منها وبذلك يكونوا أقل قدرة على حماية دخولهم الحقيقة من التآكل من جراء الصدمات التضخمية.

- علاقة الفقر بالإنفاق العمومي هي علاقة عكسية حيث وفق نتائج تقدير النموذج تظهر مساهمة الإنفاق الحكومي في تخفيض الفقر بـ 0.20 علما أنه قد تمت الاستعانة في الدراسة بمعدل نمو النفقات العامة وهي لا توجه بأكملها للفقراء ، وقد تميزت السياسة المالية خلال الفترة 2000-2015 بأنها كانت سياسة انفاقية توسعية ترجمت بمخططات تنموية ضخمة إلا أن غياب الشفافية في سيرها أدى إلى تنامي ظاهرة الإسراف مع غياب استراتيجيات قطاعية واضحة وفق ما يمليه الواقع الاقتصادي ، أما بالنسبة للنفقات الاجتماعية والتي من خلالها استطاعت الدولة أن تلعب دورا مهما في تقليل التفاوت بين الطبقات عن طريق الدعم المباشر أو غير المباشر إضافة لدورها في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال الإنفاق على التعليم ، الصحة، السكن والتشغيل.

3-جوانب أساسية إضافية للنموذج: بالاعتماد على تقنية (VAR) في نموذج الدراسة المقدر يمكن التأكد من مدى استقراره معرفة طبيعة علاقات متغيرات الدراسة مع معدل الفقر وتحديد أثر الصدمات التي تحدث فيه.

- التأكد من استقرارية النموذج: إن عدم استقرارية النموذج يؤدي إلى الحصول على نتائج خاطئة وغير صحيحة لذلك لا بد من إجراء اختبار الاستقرار باستخدام اختبار *l'inverse des racines* *associées* ويتبين من الشكل الموالي أن نموذج (VAR) المقدر يحقق شرط الاستقرار ، إذ أن أغلب المعاملات أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

شكل رقم (8) : نتائج اختبار استقرارية نموذج (VAR) المقدر



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.5

– دراسة السببية: بغرض تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومن ثم رسم سياسات سليمة تتم معرفة السببية في نماذج (VAR) من خلال اختبار Granger causality الذي يبين وجود أو عدم سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة منفردة حيث كانت النتائج وفقا لهذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (7): اختبار السببية حسب مفهوم Granger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/23/17 Time: 18:55
Sample: 2000 2015
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GINI does not Granger Cause PAUV	15	0.01156	0.9162
PAUV does not Granger Cause GINI		2.84756	0.1173
PIB does not Granger Cause PAUV	15	2.16242	0.1672
PAUV does not Granger Cause PIB		1.69870	0.2169
CHOM does not Granger Cause PAUV	15	1.31294	0.2742
PAUV does not Granger Cause CHOM		0.03130	0.8625
POP does not Granger Cause PAUV	15	4.41604	0.0574
PAUV does not Granger Cause POP		1.64396	0.2240
INFL does not Granger Cause PAUV	15	0.47930	0.5019
PAUV does not Granger Cause INFL		0.68744	0.4232
G does not Granger Cause PAUV	15	3.45102	0.0879
PAUV does not Granger Cause G		2.41391	0.1462

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.5

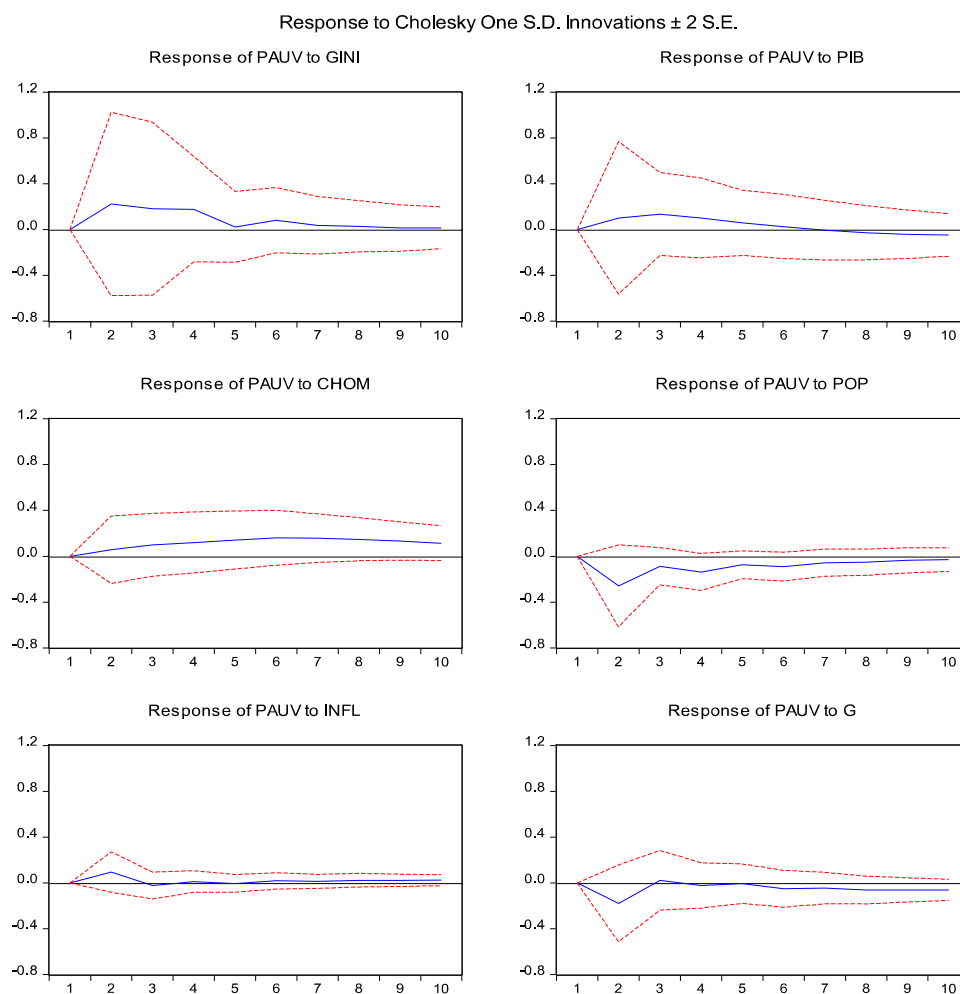
فحص النتائج الواردة في الجدول أعلاه بمقارنة الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F ومستويات المعنوية المتعارف عليها وهي 1، 5، 10% أوضحت عدم وجود علاقة سببية بين معدل الفقر ومؤشر جيني

ومؤشر نمو النتائج المحلي الإجمالي ومؤشر البطالة ومؤشر التضخم ، ووجود علاقة سببية بين معدل الفقر ومعدل الزيادة السكانية حيث الزيادة السكانية تسبب الفقر أما الفقر فلا يسبب الزيادة السكانية، أما بين معدل الفقر والإنفاق الحكومي فهي علاقة سببية ذات اتجاه واحد ذلك أن الإنفاق الحكومي يسبب الفقر وأن الفقر لا يسبب الإنفاق الحكومي وذلك عند مستوى معنوية 10 % ، وبما أن العلاقة بينهما سلبية فمعنى ذلك أن زيادة فروقات معدل الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض معدل الفقر.

– تحليل دوال الاستجابة Impluse reponse fonctions : تقيس دوال الاستجابة أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخل نموذج (VAR) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى في النموذج والكشف عن مختلف العلاقات التفاعلية بين متغيرات النموذج ، وتباعاً لموضوع الدراسة سنتناول تحليل دور صدمة كل متغير في تفسير تقلبات المتغير التابع المتمثل في معدل الفقر في الأجلين القصير والطويل من خلال مدى استجابته خلال فترة تنبؤية لعشر سنوات مقبلة والتي أشكال منحنياتها موضحة كما يلي:

الشكل البياني رقم (9): استجابة معدلات الفقر لصدمة تنبؤية لمتغيرات النموذج خلال عشر سنوات

مقبلة



أظهرت النتائج مايلي:

- حدوث الصدمة في مؤشر Gini للتفاوت في توزيع الدخل بـ 1% ينتج عنه أثر إيجابي فيرتفع معدل الفقر بـ 0.22% خلال السنة الثانية يلي ذلك انخفاض إلى 0.18% في السنة الثالثة، ثم ينخفض تدريجياً إلى 0.01% في السنة العاشرة
- حدوث صدمة في إجمالي الناتج المحلي الخام بـ 1% أدت إلى ارتفاع في معدل الفقر في السنتين الثانية والثالثة بـ 0.1 و 0.13% على التوالي ليعرف بعد ذلك انخفاضاً متوالياً، وابتداءً من السنة السابعة يسجل قيماً سلبية وكانت أدنى قيمة قدرت بـ 0.04% في السنة العاشرة.
- صدمة إيجابية في معدلات البطالة أدت إلى معنوية إيجابية ابتداءً من السنة الثانية على معدل الفقر وقد أخذت في الارتفاع تدريجياً وسجلت أعلى استجابة في المدى المتوسط قدرت بـ 0.16% في السنة السادسة لتسجل بعد ذلك انخفاضاً متوالياً خلال المدى الطويل بنسبة 0.11% في السنة العاشرة.

- إحداث صدمة في معدل النمو السكاني أدى إلى حدوث استجابة فورية معنوية وسلبية في معدل الفقر كانت أدنى قيمة لها في السنة الثالثة التي تلى حدوث الصدمة بـ 0.25- % ، وكانت متزايدة خلال المدى القصير والمتوسط والطويل لكن بقيم دائما سلبية أعلاها 0.02- % في السنة العاشرة.

- حدوث صدمة في معدل التضخم أدت إلى استجابات معنوية بقيم متذبذبة في معدل الفقر حيث تكون استجابة ايجابية في السنة الثانية بـ 0.09 % ثم سلبية في السنة الثالثة بـ 0.02- % ويبقى هكذا في السنوات الموالية إلى غاية السنة السادسة ف سجل قيما ايجابية إلا أنها غير مستقرة بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى.

- حدوث صدمة في معدل الإنفاق الحكومي قبالها انخفاض في معدل الفقر في السنة الثانية بلغت 0.17- % لتأخذ بعد ذلك في التزايد في المدى المتوسط والطويل بقيم سلبية وسجلت أعلى قيمة استجابة بـ 0.06- % في السنة العاشرة.

- تحليل مكونات التباين Variance Décompositions: يقيس الأهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج فهو يعكس مساهمة التغير النسبي لمتغير ما في تفسير التغيرات في المتغيرات الأخرى كل على حدة، وسنكتفي في دراستنا بدور كل متغير في تفسير التقلبات للمتغير التابع المتمثل في معدل الفقر بمعنى آخر تفسير توقع خطأ كل متغير على ضوء ما تعكسه نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم: (8) نتائج تحليل التباين لمتغير الفقر

Period	S.E.	PAUV	GINI	PIB	CHOM	POP	INFL	G
1	1.035950	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.242739	88.93642	3.234342	0.672837	0.202488	4.318667	0.579689	2.055563
3	1.344508	86.71549	4.572163	1.580453	0.711563	4.112533	0.526924	1.780869
4	1.391900	83.70226	5.900592	2.004051	1.388424	4.817416	0.498899	1.688354
5	1.424166	82.97226	5.660621	2.082290	2.308249	4.883532	0.477661	1.615385
6	1.451854	81.51200	5.764985	2.035919	3.443694	5.090635	0.473420	1.679344
7	1.473002	80.58126	5.663342	1.979474	4.487569	5.095034	0.467370	1.725948
8	1.490442	79.64916	5.567837	1.969429	5.363840	5.104382	0.479942	1.865413
9	1.504403	78.92242	5.473379	2.009630	6.035868	5.067591	0.492062	1.999049
10	1.514771	78.32091	5.406984	2.081813	6.507262	5.034835	0.509141	2.139055

Cholesky Ordering: PAUV GINI PIB CHOM POP INFL G

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.5

يتبين من الجدول أعلاه أن معظم التقلبات الفورية في بداية المدة لمعدل الفقر ومتغيرات الدراسة تتعلق بصددمات في معدل الفقر نفسه حيث أن هذه الصدمات سمحت بتفسير ما قيمته 88.93 % من تغيرات

معدلات الفقر خلال السنة الثانية التي تلي حدوث الصدمة إلا أنها عرفت تراجعاً مستمراً إلى غاية السنة العاشرة ، وبالموازاة مع تناقص الأهمية النسبية للصدمة الذاتية لمعدل الفقر في تفسير تقلباته نجد أن الصدمات الناتجة عن باقي متغيرات النموذج اكتسبت أهمية مع الزمن حيث يساهم معامل الزيادة السكانية في تفسير الفقر بنسبة 4.3 % في السنة الثانية ليرتفع إلى 5.03 % في السنة العاشرة ، في حين نجد أن معدل البطالة ترتفع نسبة مساهمته في تفسير تقلبات معدل الفقر من 0.2 % في السنة الثانية إلى 6.5 % في السنة العاشرة ويمثل أعلى نسبة تفسيرية في المدى الطويل هذا المتغير بعد الصدمة الذاتية لمتغير الفقر ، يلي ذلك متغير مؤشر GINI حيث نجد مساهمته في المرتبة الثانية في تفسير تقلبات معدل الفقر على مستوى الآجال الثلاث القصير والمتوسط والطويل بنسبة انتقلت من 3.23 % في السنة الثانية إلى 5.4 % في السنة العاشرة، أما بالنسبة لصدمة الإنفاق العمومي فسجلت تناقص مساهمتها من بداية الفترة التنبؤية إلى غاية السنة الثامنة ، حيث سجلت أعلى نسبة لها خلال السنة الثانية 2.05 % لتستمر في الانخفاض بقيم متناقصة ثم سجلت ارتفاعاً في السنتين الأخيرتين .

أما مساهمة معدل التضخم كانت مرتفعة في بداية الفترة بـ 0.57 % وأخذت في الانخفاض في المدى المتوسط ثم سجلت ارتفاعاً إلى ما كانت إليه في بداية الفترة مع نهايتها، أما متغير النمو الاقتصادي المتمثل بمعدل نمو الناتج المحلي الخام فكانت مساهمته منخفضة في بداية الفترة بـ 0.67 % لتصل إلى مستويات مرتفعة نوعاً ما بـ 2.08 % في السنة العاشرة .

الخلاصة:

بادراك الجزائر لحجم مشكلة الفقر وتبنيها لسياسات جد طموحة على كافة الأصعدة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً طوال الفترة 2000-2015 للتخفيف من حدته ، ما استوجب استطلاع النمط المعيشي لتقييم ملامح الفقر في مختلف أبعاده حيث انخفض معدل الفقر النقدي إلى 5% سنة 2013 ، أما البشري إلى 11.69 سنة 2011، كما تناولت الدراسة القياسية مساهمة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي نصت عليها النظرية الاقتصادية في تفسير سلوك ظاهرة الفقر باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (var) بالاستعانة ببرنامج Eviews9.5، وقد أسفرت نتائجها على توافق مع المنطق النظري الاقتصادي لعلاقة معدل الفقر مع أغلب متغيرات الدراسة التي تمثلت في تأخر معدل الفقر في السنة السابقة ، مؤشر GINI، متغير النمو الاقتصادي ممثلاً بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام ، معدل البطالة، معدل التضخم ، معدل الإنفاق العمومي وعدم منطقية العلاقة التي تربطه بمعدل النمو السكاني، وبهذا من المفروض أن تكون الاقتراحات المقدمة تركز على معالجة الظاهرة من خلال:

- سياسات التشغيل والأجور: لتخفيض البطالة بين العاطلين بشكل عام والفقراء بشكل خاص بضبط سوق العمل بتقييد الهجرة الوافدة وإحلال العمالة المحلية محلها حيثما أمكن وإعطاء الأولوية في التشغيل لأفراد الأسر الفقيرة التي يقل دخلها عن خط الفقر وهذا بمتابعة وكالات متخصصة للتنمية الاجتماعية وإقرار حد أدنى للأجور لا يقل عن قيمة خط الفقر المطلق، والمراعاة في تمويل المشاريع الإنتاجية مدى ملاءمتها لطبيعة وإمكانيات المناطق المختلفة لتوفير أكبر مردود اقتصادي ممكن قابل للاستمرار.

- سياسات مالية تتمثل أساساً في التوسع في القروض المصغرة وتقديم تسهيلات ائتمانية لذوي الدخل المتدني.

وتنسيق ودمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة الوطنية والأجنبية العاملة في ذات قطاع النشاط بصورة تحقق زيادة فعاليتها ورفع جودة إنتاجها، كما تحقق توفير فرص عمل واكتساب خبرات علمية وفنية متميزة وزيادة وتحسين طرق ووسائل التسويق وتشجيع التصدير.

- سياسات متعلقة بالسكان والتدريب والتعليم منها تبني برامج تنظيم الأسر خاصة لدى الفقيرة وزيادة تدريب وتأهيل أفراد الأسر الفقيرة مما يتيح لهم فرص أفضل للتشغيل، ومواءمة سياسات التعليم مع احتياجات سوق العمل بغرض الاستفادة القوية من عمالة نشطة اقتصادية لتحقيق أكبر توظيف ممكن، خاصة وأن النسبة الأكبر من البطالين عن العمل هم خريجو الجامعات والمعاهد ممن لم يسبق لهم العمل.

الهوامش:

- 1- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص 19.
- 2- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية -، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 70.
- 3- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص 199.
- 4- Deepa Narayan, "silence et impuissance ; les lots des pauvres", revue finance et développement , vol 37, N°4, 2000, p19.
- 5- عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- 6- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 39.
- 7- PUND, Rapport mondial sur le développement humain, 1997, p 16.
- 8- أحمد إبراهيم عبد المنصور وحلا زيدان ذنون المعاضيدي، الفقر المفهوم والأساليب- العراق نموذجاً-، مجلة تنمية الرافدين، العدد 114، المجلد 35، 2013، ص 103.

-
- 9- UNDP, Preventing and eradicating poverty, main elements of strategy to eradicate poverty in the arab states, support and management service, new york, 1997, p11.
- 10-Commissariat général de la planification et de la prospective ,la pauvreté en algérie, 2004, p13
- 11- مرغاد لخضر، حاجي فطيمة، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الانمائية للألفية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 13، جامعة بسكرة، 2013، ص163.
- 12-Ministère de l'emploi et de la solidarité nationale, Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie –Synthèse– ,Ceneap ,Alger ,Mai 2006 ,P33.
- 13- عبد الرحمان يسرى أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص12.
- 14- دراسة أجراها البنك الدولي على 127 دولة للفترة 1960-1992